

في ذلك الوقت فيحدث الولد علي ملكه ولم يلقئ منئذ منه علي ملك منى ركه
 وان اذ وحيها معاً فنزها اي الولد ثابت النسب ومعناه اذا جعلت في ملكهما
 وكذا اذا استقر بياها حبلي لا يختلف في حق ثبوت النسب منهما وانما يختلف
 في حق وجوب العقر والولاد وضمان قيمة ام الولد حتى لا يجب علي كل واحد
 منهما فيه الولد لانه تحريز عليهما عرف وانما كان منهما لاستولهما في سبب
 الاستحقاق فيستويان فيه **وهي ام ولولهما** الصمتة رعدة كل منهما في نضيبه
 في الولد فيصير نضيبه منهما ام ولد له تبعاً لولدها **وعلي كل** منهما نصف
عقرها تماماً بما له علي الاخر ويوث الابن من كل من الشريكين ارث
 ابن كامل لانه اقرار بغيره كله وهو حجة في حقه وورثانته ارث
 اب واحد لاستوائها في السبب كما اذا قاما البينة علي البنته او علي ولد
 امة مكاتبه يعني اذا وطئ المولي جارية مكاتبه فجاوت بولد فادعاه
 وصدقه اي المكاتب المولي لزمه **عقرها** لانه وطئ بغير نكاح ولا بملك
 يمين وقد سقط عنه الحد للشبهة ولزمه **نسب الولد** لتصادفهما علي
 ذلك فصار كما لو اوطئ نسب ولدها جارية الاجنبي فصدقه و**قيمته**
 اي قيمة الولد لانه في معني المفرد وحيث اعتمد دليله وهو انه كسب كسبه
 فلم يرضي بكونه رقيقاً فيكون حرّاً بالقيمة ثابت النسب منه كما ان العفود
 اعتمد دليله وهو الملك ظاهر وان لم يكن حقيقة لا الامة ان لا ملك فيها
 حقيقة وماله من الحق كان له قيمة الاستيلاء فلا حاجة الي الخلق وتقيم
 الملك بخلاف امة الابن ان ليس للاب فيها حقيقة الملك ولا حقه وانما له

حق

حق التملك وهو غير كاف لصحة الاستيلاء فاحتجنا الي نقلها الي ملك
 الاب ليصح الاستيلاء وان لم يصدق اي المكاتب المولي في دعوته فلا
 يثبت نسبه اي نسب الولد منه وقال ابو يوسف يثبت لانه الجارية كسب
 كسبه فصار كجارية الابن بل اوي لانه المولي في المكاتب ملك الرقبة بخلاف
 الابن وجه الفرق ان للاب ان يملك مال ابنه اذا احتج اليه ولهذا يجب
 عليه عقرها ولا قيمة الولد ونصير ام الولد له فيشترط تصديقه بخلاف
 ما اذا وطئ المكاتبه فجاوت بولد فادعاه حيث يثبت وطئه ونسبه ولا يشترط
 تصديقه لانه رقبته مملوكة له الا اذا ملكه اي المولد يوماً فحينئذ يثبت
 نسبه منه وتصير امه ام ولد له ايضاً اذا ملكها لانه الاقرار بان وهو المولي
 وزال حق المكاتب وهو المانع وطئ جارية امرأته وولده وجده فولدت
 وارعاها لا يثبت النسب ويبرأ عنه الحد للشبهة فان قال اجلها الي
 المولي لا يثبت النسب الا ان يصدق اي المولي فيه وفي ان الولد منه ولو
 صدقه في امرها فقط لا يثبت النسب وان كذبه المولي ثم ملكها يوماً
 يثبت النسب لبقاوا لقرار كما ذكرنا في الخاتمة **كتايب** الكتابة
 اورده ههنا لانه الكتابة من نواحي العنق كالالتدبير والاستيلاء وهي لغة
 المضم والجع ومنه الكتابة للجيش العظيم والكتب جمع الحروف في الخط وشراً جمع
حرية الرقبة مالا مع حرية اليد حال فان المكاتب مالك يبدل ومملوك
 رقبة وسبأى بيانته وركنها الايجاب والقبول كان يقول لعبد ان ابيت
 الي الفأ فانت حر او كما قبلك علي الف درهم فقبل لامرأها ماضة فلا بد